



التاريخ: الخميس 6 يوليو ، 2017

رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس

تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- "الخارجية": التغول الاستيطاني في القدس يعكس تخلي المجتمع الدولي عن تحمل مسؤولياته.
- مستوطنون يعتدون على الأهالي بسلوان ويصيبون رضيعا بالغاز.
- "السياحة والآثار" تشيد بقرار "اليونسكو".
- المصادقة على بناء 196 وحدة استيطانية جديدة في القدس.
- الهباش: قرار اليونسكو حول الأقصى والقدس انتصار للحق الفلسطيني.
- عيسى: "إسرائيل" ضربت بعرض الحائط 84 قرارًا لليونسكو بشأن القدس.
- الاحتلال يصادق على بناء 800 وحدة استيطانية بالقدس.
- مستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال.
- إصابة بمواجهات مع الاحتلال في حي سلوان جنوب الأقصى.
- مستوطنون وخراسهم يعتدون على الأهالي بسلوان ويصيبون رضيعًا بالغاز.
- هيئات القدس الإسلامية تشيد بقرار اليونسكو الجديد حول الأقصى والقدس.



- عائلة أبو خضير: قضية محمد لن توقفها قرارات المحاكم (الإسرائيلية).
- محكمة الاحتلال العليا تقرر عدم هدم منازل قتلة الشهيد أبو خضير.
- الحكم على فتى مقدسي محرر بالسجن 14 شهراً.

"الخارجية": التغول الاستيطاني في القدس يعكس تخلي المجتمع الدولي عن تحمل مسؤولياته

رام الله 6-7-2017 وفا- قالت وزارة الخارجية في بيانها الصادر اليوم الخميس، إن التغول الاستيطاني في القدس يعكس تخلي المجتمع الدولي عن تحمل مسؤولياته. وأوضحت أنه في ما يشبه الاعترافات "الصريحة التي لا لبس فيها، قال "ماتير ترجمان"، نائب رئيس بلدية الاحتلال ورئيس لجنة التخطيط والبناء المحلية في القدس، في مقابلة اذاعية معه مساء أمس، أن هناك تعليمات من رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتياهو ورئيس بلدية الاحتلال "نير بركت"، ب إخراج مخططات البناء الموجودة في الادراج والمصادقة عليها تمهيدا لتنفيذها)، مضيفاً أن الفترة القادمة ستشهد المصادقة على بناء الالاف من الوحدات الاستيطانية الجديدة في القدس المحتلة والمستوطنات المحيطة بها، وهو ما ترجمه بشكل فوري من خلال المصادقة على بناء 196 وحدة سكنية للمستوطنين في إطار المصادقة على 6000 وحدة استيطانية جديدة حتى نهاية الشهر الجاري".

وأدانت الوزارة هذه الهجمة الإستيطانية "غير المسبوقة التي تتم بقرار وتعليمات مباشرة من رأس الهرم السياسي في اسرائيل، بهدف تهويد ما تبقى من القدس الشرقية المحتلة وتكريس ضمها وفرض السيادة الاسرائيلية عليها.

ورأت أن القرار يأتي على ما يبدو على خلفية تقديرات اسرائيلية رسمية بتراجع المواقف وردود الأفعال الاقليمية والدولية الضاغطة لوقف الاستيطان والرافضة له، "ان لم تكن غائبة وغير موجودة". كما رأت الوزارة أن ما "حذرت منه مراراً وتكراراً بشأن تداعيات اكتفاء المجتمع الدولي ببيانات الادانة للاستيطان أو القرارات الاممية التي لا تنفذ، ها هي تحصل اليوم بالفعل من خلال تمادي



الحكومة الاسرائيلية وأجهزتها وأذرعها المختلفة في سرقة المزيد من الأرض الفلسطينية والاستيطان فيها وتهويدها، وفي مقدمتها القدس الشرقية المحتلة، بما يؤدي الى تقويض ما تبقى من فرصة لتطبيق مبدأ حل الدولتين".

وحملت وزارة الخارجية والمغتربين مجلس الأمن الدولي المسؤولية الكاملة والمباشرة عن التقاعس في تنفيذ القرارات الأممية الخاصة بالاستيطان، وفي مقدمتها القرار رقم 2334، وأكدت أن التصعيد الاستيطاني "غير المسبوق في القدس الشرقية المحتلة هو دليل واضح على كذب وزير ادعاءات الحكومة الاسرائيلية ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو بشأن السلام والمفاوضات، وأن الحكومة الاسرائيلية تسابق الزمن في تصعيد عمليات البناء الاستيطاني في الارض الفلسطينية المحتلة، بما تمثله في المرحلة الراهنة من عقبات وعراقيل أمام الجهود والمحاولات الامريكية الهادفة لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني. وبهذا المعنى يسعى نتياهو الى حسم قضايا الوضع النهائي التفاوضية وفي مقدمتها قضية القدس بشكل استباقي ومن طرف واحد، حتى لا يبقى أي معنى للمفاوضات وللحل السلمي للصراع، وهنا نتساءل: أين هي تلك الدول التي تدعي التمسك بعملية السلام على أساس حل الدولتين، امام تغول اسرائيل الاستيطاني؟، وكيف ستحافظ هذه الدول على مصداقية مواقفها ازاء حل الدولتين؟!".

مستوطنون يعتدون على الأهالي بسلوان ويصيبون رضيعا بالغاز

القدس 5-7-2017 وفا- أصيب الطفل الرضيع ماهر محمد عبد الواحد (عامان) باختناقات، وجدّته نجوى "أم محمد" بغاز سام استخدمه مستوطنون وحراسهم باعتدائهم، الليلة، على أهالي حي بطن الهوى، الحارة الوسطى ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك.
وقال الناطق باسم أهالي الحي زهير الرجبي لمراسل "وفا"، إن مجموعة من غلاة المستوطنين المتطرفين اعتدت الليلة على أطفال الحي بالقرب من منازل المواطنين المحاذية للبؤر الاستيطانية، وانضم إليهم بعد ذلك حراس المستوطنين وشاركوا في الاعتداء، وأصابوا أطفالاً من بينهم: يزن الرجبي، ومهدي قراعين، بالإضافة إلى اقتحام محل تجاري بالمنطقة يملكه المواطن ماهر عبد الواحد، حيث رشوا غاز الفلفل الحارق على زوجة صاحب المحل وحفيدها الرضيع ما استدعى نقلهما إلى المشفى لتلقي العلاج، فيما تسود المنطقة أجواء شديدة التوتر بعد وصول تعزيزات من قوات الاحتلال.



في السياق، هاجمت عناصر من مخبرات وجنود الاحتلال الليلة، عائلة العباسي ببلدة سلوان، وسط حالة من التوتر الشديد ما زالت تسود البلدة.

"السياحة والآثار" تشيد بقرار "اليونسكو"

بيت لحم 5-7-2017 وفا- أشادت وزارة السياحة والآثار الفلسطينية اعتماد لجنة التراث العالمي في منظمة "اليونسكو" مشروع القرار الفلسطيني - العربي في دورتها رقم 41 والمنعقدة في مدينة كاراكوف البولندية، والذي أكد عدم شرعية أي إجراءات وأي تغييرات قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في موقع التراث العالمي للقدس "بلدة القدس القديمة وأسوارها". وأشارت الوزارة في بيان صحفي تلقت "وفا" نسخة منه، إن هذا القرار يأتي رغم المعارضة الشديدة والضغوطات الهائلة التي مارستها إسرائيل على الدول الأعضاء في "اليونسكو" وعلى لجنة التراث العالمي، المكونة من 21 عضواً، وبالرغم من هذه الضغوطات فقد نجح الوفد الفلسطيني المكون من وزارة السياحة والآثار ووزارة الخارجية في استصدار هذا القرار بتعاون كبير مع المجموعة العربية في لجنة التراث العالمي (لبنان وتونس والكويت).

وجاء هذا القرار كجزء من مسؤوليات لجنة التراث العالمي في الحفاظ على مدينة القدس العتيقة وأسوارها كموقع تراث عالمي تم تسجيله من قبل الأردن عام 1981، وفي عام 1982م سُجل على لائحة التراث العالمي تحت الخطر جراء المخاطر التي تتعرض لها المدينة ومقدساتها من سياسات الاحتلال التهودية والانتهاكات المتكررة التي ترمي إلى طمس هويتها العربية والمس بالحفاظ على قيمها العالمية وعلى أصالتها وتكاملتها.

ويدين القرار وبشدة الاعتداءات الإسرائيلية على القدس وعلى تراثها الثقافي والديني. ويؤكد ضرورة وقف الانتهاكات الإسرائيلية في القدس ويستنكر الخطط والمشاريع الإسرائيلية التي تهدف لتغيير الوضع القائم في بلدة القدس القديمة ومحيطها خلافاً للقانون الدولي خاصة اتفاقية لاهاي عام 1954م واتفاقية التراث العالمي لعام 1972م.

القرار يتضمن أيضاً التأكيد على قرارات "اليونسكو" السابقة بما فيها قرارات المجلس التنفيذي وعددها 12، إضافة إلى قرارات لجنة التراث العالمي وعددها 7، والتي أدانت وبشدة جميع الانتهاكات الإسرائيلية بحق البلدة القديمة في القدس من أعمال تهويد وحفريات غير قانونية وتدمير



لبوابات وشبابيك المسجد القبلي والبلاط التاريخي لقبة الصخرة المشرفة ونهب الاثار ومنع ترميم مبنى باب الرحمة ومنع المصلين من الوصول الى الحرم القدسي والتضييق عليهم واهانتهم وغيرها من الانتهاكات.

المصادقة على بناء 196 وحدة استيطانية جديدة في القدس

القدس 5-7-2017 وفا- صادقت ما تسمى "لجنة التخطيط والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، اليوم الأربعاء على بناء 196 وحدة استيطانية جديدة في القدس. وقالت صحيفة "يسرائيل هيوم"، إن اللجنة، صادقت على بناء 98 وحدة سكنية في "رمات شلومو"، و18 وحدة سكنية للمستوطنين في بيت حنينا، و80 وحدة سكنية في "راموت". ونقلت الصحيفة عن نائب رئيس بلدية الاحتلال في القدس، مئير ترجمان، أن "رئيس الحكومة نتنياهو التزم بتعهداته بشأن مخططات البناء التي كانت مجمدة، وقرر الدفع بالبناء في القدس، حيث ستم المصادقة حتى نهاية الشهر الجاري على بناء 6 آلاف وحدة سكنية."

الهباش: قرار اليونسكو حول الأقصى والقدس انتصار للحق الفلسطيني

رام الله 5-7-2017 وفا- رحب قاضي قضاة فلسطين، مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، محمود الهباش، بالقرار الجديد للجنة التراث العالمي في "اليونسكو"، حول "بلدة القدس القديمة وأسوارها"، رغم الضغوط الهائلة التي مارستها إسرائيل على الدول الأعضاء واليونسكو لإفشال القرار، الذي وصفه بأنه انتصار جديد للحق الفلسطيني وللدبلوماسية الفلسطينية والعربية في المنظمة الدولية.

وأشار قاضي القضاة، في بيان اليوم الأربعاء، إلى أن قرار اليونسكو أكد على اعتماد 12 قرارا سابقا للمجلس التنفيذي لليونسكو، و7 قرارات سابقة للجنة التراث العالمي، وجميع هذه القرارات تنص على أن تعريف الوضع التاريخي القائم في القدس هو ما كان عليه تراث المدينة المقدسة قبل احتلال القدس في العام 1967، مضيفا أن القرار أكد على عدم شرعية أي تغيير أحدثه الاحتلال الإسرائيلي في القدس القديمة ومحيطها بعد احتلال القدس عام 1967، وخصوصا بطلان الانتهاكات والنصوص



القانونية التي بنيت على ما يسمى "القانون الأساس" الذي أقره الكنيست الإسرائيلي "لتوحيد القدس كعاصمة دولة إسرائيل" عام 1980 واعتبار أن جميع هذه الإجراءات باطلة ولاغية، وأن إسرائيل مطالبة بإلغائها وملزمة بالتراجع عنها حسب قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، وخصوصاً قرار مجلس الأمن الأخير 2334.

وفي ذات السياق، دعا الهباش المنظمات الدولية والعالم الحر، إلى إلزام إسرائيل باحترام القرارات الدولية وعدم انتهاكها واحترام إرادة دول العالم، خاصة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني ومقدساته، ووقف كافة الانتهاكات اليومية لحرمة المسجد الأقصى المبارك وكافة مرافق الحرم القدسي الشريف، وعلى رأسها حائط البراق وكافة مرافق البلدة القديمة لمدينة القدس، بالإضافة إلى وقف كافة أعمال التهويد في البلدة القديمة للقدس من الأبنية والمرافق التي تعتمد على التاريخ المزيف الذي سبب الدمار والخراب لتراث القدس وتاريخها الإسلامي والفلسطيني العريق، داعياً سلطات الاحتلال للوقف الفوري لجميع أعمال الحفريات غير القانونية باعتبارها تدخلات صارخة ضد تراث القدس والأماكن المقدسة.

وأكد الهباش على دعوة مدير عام اليونسكو ومركز التراث العالمي، لبذل كل الجهود والسبل الممكنة لتنفيذ قرارات وتوصيات اليونسكو المتعلقة بالقدس، وإدانة شديدة لاستمرار إسرائيل بمنع بعثة المراقبة وتعيين ممثل دائم لليونسكو في شرق القدس لكتابة تقارير دورية حول حالة الحفاظ على تراث مدينة القدس وأسوارها والمخالفات التي ترتكبها سلطات الاحتلال بهذا الخصوص. ودعا المجتمع الدولي والمنظمات القانونية الدولية ومنظمة اليونسكو، إلى الوقوف عند مسؤولياتها والدفاع عن إرادتها الحرة والقرارات الصادرة عنها والدفاع عنها، وحماية حقوق الشعب الفلسطيني من غول الاستيطان والتهويد الذي تمارسه إسرائيل صباح مساء، ضاربة بعرض الحائط إرادة المجتمع الدولي وقراراته وغير آبهة بها من باب "من أمن العقاب أساء الأدب".



عيسى: "إسرائيل" ضربت بعرض الحائط 84 قراراً لليونسكو بشأن القدس

قال الأمين العام للهيئة الإسلامية- المسيحية وخبير القانون الدولي، الدكتور حنا عيسى: إن "إسرائيل" ضربت بعرض الحائط أكثر من 84 قراراً صدر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بشأن مدينة القدس منذ العام 1968 وحتى الآن، والتي وجهت إدانة لإسرائيل في العديد منها، وأكدت على ضرورة الحفاظ على الطابع الديني والثقافي والسكاني للمدينة المقدسة خاصة القدس القديمة."

واعتبر عيسى، أن القرارات الصادرة عن منظمة (اليونسكو) والمتعلقة بدعم الحقوق الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، تنسجم مع تطلعات المجتمع الدولي وقواعد القانون الدولي الرافضة لسياسة الاحتلال وإجراءاته الباطلة.

وأضاف الخبير في القانون الدولي، عيسى، "رغم صدور مثل هذه القرارات إلا أن إسرائيل على أرض الواقع لم تنفذ حتى الآن قرارات (اليونسكو) المتعلقة بمنعها من الاستمرار في الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك، أو بجواره، أو في مواقع أثرية أخرى في مدينة القدس."

ويتابع عيسى: "إن إسرائيل تحاول جاهدة وبشتى الوسائل انتهاك القرارات التي صدرت عن (اليونسكو) ولجنة التراث التابعة لها بخصوص القدس دون وازع أخلاقي أو قانوني أو اعتراف بالمواثيق والمعاهدات الدولية، مؤكداً خصوصية ما تحتضنه المدينة من مقدسات إسلامية ومسيحية."

وأشار الأمين العام للهيئة الإسلامية- المسيحية، إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية، تمكنت من تسجيل مدينة القدس ضمن قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، وأنها تتخذ جميع الخطوات اللازمة ضمن مسؤوليتها للمحافظة على تراث المدينة المقدسة وصيانه.

وبين عيسى أن السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتعاون مع المجموعة العربية في (اليونسكو) ولجنة التراث العالمي، تمكنت من إفشال كل محاولات إسرائيل لإلغاء قرار (اليونسكو) المتعلق باعتبار القدس من المدن التراثية المهددة بالخطر.

ونوه إلى أن المطلوب دولياً هو متابعة تنفيذ قرارات (اليونسكو) المتعلقة بجميع الأراضي الفلسطينية



المحتلة بما فيها مدينة القدس التي تتمتع بوضع دولي خاص لمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي من مواصلة انتهاكاتها الجسيمة بحق المدينة المقدسة والأماكن الدينية الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولفت عيسى إلى أن ذلك يتطلب تفعيل وتنفيذ القواعد القانونية ذات الصلة من قبل منظمات المجتمع الدولي للحفاظ على مدينة القدس الشرقية الواقعة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، وترميم وصيانة الأماكن الدينية والتاريخية والتراثية فيها، بهدف تحقيق أمانى وطموحات شعوب العالم في القدوم إليها وإقامة الطقوس الدينية المتعلقة باتباع الديانات السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام).

الاحتلال يصادق على بناء 800 وحدة استيطانية بالقدس

قررت بلدية الاحتلال في القدس، أمس الأربعاء، بناء 800 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة "بسغات زئيف" و"النبي يعقوب" و"راموت" و"جيلو"، بعد مشاورات مع ما تسمى بـ "اللجنة المحلية لخطط البناء".

وزعمت القناة العبرية السابعة، أنه بالإضافة للوحدات الاستيطانية في المستوطنات السابقة، سيجري تقديم خطط لبناء 114 وحدة في أحياء في مناطق تواجد الفلسطينيين شرق القدس كالسواحة ورأس العامود وشعفاط والطور، بحسب ما جاء على موقع وكالة الرأي.

وأشارت إلى أنه سيجري تقديم خطط أخرى كجزء مما وصفته بـ "سياسة البلدية لتعزيز البناء في جميع أنحاء المدينة".

وقال رئيس بلدية القدس نير بركات بعد ظهر أمس (الأربعاء) إن "البناء في القدس هو ضروري ومهم وسوف يستمر بكل قوة من أجل إتاحة الفرصة للمزيد من الشباب للعيش في القدس، وبناء مستقبلهم وتعزيز عاصمة إسرائيل".



مستوطنون يقتحمون المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال

اقتحمت مجموعات من قطعان المستوطنين، باحات المسجد الأقصى المبارك، صباح اليوم الخميس، بحماية أمنية من قوات الاحتلال. وقال مصادر محلية، إن أكثر من 25 مستوطنًا منذ الصباح اقتحموا الأقصى، عبر باب المغاربة، وقد واجههم المرابطون بالهتافات والتكبير. وبصورة يومية، يقتحم المستوطنون الأقصى، فيما تواصل أجهزة الاحتلال في ممارساتها العنصرية والإجرامية بحق المقدسين، من إعداماتٍ وهدمٍ للمنازل ومنع من الصلاة في الأقصى.

إصابة بمواجهات مع الاحتلال في حي سلوان جنوب الأقصى

أصيب مواطن فلسطيني، مساء الأربعاء، خلال مواجهات اندلعت بين عشرات الشبان وقوات الاحتلال الإسرائيلي في حي عين اللوزة ببلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك. وقالت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني: إن طواقمها عالجت مواطنًا بعد إصابته بالاختناق نتيجة رشه من جنود الاحتلال بغاز الفلفل.

مستوطنون وخراسهم يعتدون على أهالي بسلوان ويصيبون رضيعًا بالغاز

أصيب الطفل الرضيع ماهر محمد عبد الواحد (عامان) باختناقات، وجدته نجوى "أم محمد" بغاز سام استخدمه مستوطنون وخراسهم باعتدائهم، الليلة، على أهالي حي بطن الهوى/ الحارة الوسطى ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك. وقال زهير الرجبي الناطق باسم أهالي الحي لمراسلنا، إن مجموعة من غلاة المستوطنين المتطرفين اعتدت الليلة على أطفال الحي بالقرب من منازل المواطنين المحاذية لبؤر استيطانية، وانضم إليهم بعد ذلك حراس المستوطنين وشاركوا في الاعتداء وأصابوا أطفالاً من بينهم يزن الرجبي، وأنس موسى قراعين، بالإضافة إلى اقتحام محل تجاري بالمنطقة يملكه المواطن ماهر عبد الواحد، رشوا خلاله غاز الفلفل الحارق على زوجة صاحب المحل وحفيدها الرضيع ماهر ما اضطر إلى نقلهما بسيارة إسعاف إلى المشفى لتلقي العلاج، كما تم نقل عدد آخر من أبناء الحي للمشفى للعلاج من الإصابات، فيما تسود المنطقة أجواء شديدة التوتر بعد وصول تعزيزات من قوات الاحتلال إلى المنطقة.



في السياق، هاجمت عناصر من مخبرات وجنود الاحتلال الليلة عائلة العباسي بسلوان دون مبررات وسط حالة من التوتر الشديد ما زالت تسود سلوان وأحيائها المختلفة.

هيئات القدس الإسلامية تشيد بقرار اليونسكو الجديد حول الأقصى والقدس

أشاد مجلس وإدارة الأوقاف الإسلامية، والهيئة الإسلامية العليا، والمفتي العام للقدس بموقف لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو (الدورة 41) والمنعقدة حالياً في مدينة كراكوف في بولندا، والتي تبنت اليوم قرار "بلدة القدس القديمة وأسوارها" والمعد من قبل الأردن وفلسطين والمقدم من المجموعة العربية.

وقد جاء تبني القرار رغم الضغوط الهائلة التي مارستها "إسرائيل" على الدول الأعضاء واليونسكو لإفشال القرار، والذي أكد على اعتماد 12 قرار سابق للمجلس التنفيذي لليونسكو و7 قرارات سابقة للجنة التراث العالمي وجميع هذه القرارات تنص على أن تعريف الوضع التاريخي القائم في القدس هو ما كان عليه تراث المدينة المقدسة قبل احتلال القدس عام 1967.

ومن أهم البنود التي أعاد القرار التأكيد عليها ما يلي:

عدم شرعية أي تغيير أحدثته الاحتلال "الإسرائيلي" في بلدة القدس القديمة ومحيطها بعد احتلال القدس عام 1967 وخصوصاً بطلان الانتهاكات والنصوص القانونية التي بنيت على ما يسمى "القانون الأساس" الذي أقره الكنيست "الإسرائيلي" "لتوحيد القدس كعاصمة دولة إسرائيل" عام 1980 باعتبار أن جميع هذه الإجراءات باطلة ولاغية وأن "إسرائيل" مطالبة بإلغائها وملزمة بالتراجع عنها حسب قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة وخصوصاً قرار مجلس الأمن الأخير 2334 (2016).

إدانة شديدة ومطالبة لسلطات الاحتلال بالوقف الفوري لجميع أعمال الحفريات غير القانونية باعتبارها تدخلات صارخة ضد تراث القدس والأماكن المقدسة.

إدانة شديدة لاقترحات المتطرفين وقوات الاحتلال وتدنيس قداسة المسجد الأقصى/الحرم الشريف باعتباره مكان عبادة للمسلمين فقط وأن إدارته من حق الأوقاف الإسلامية الأردنية حسب تعريف الوضع التاريخي القائم منذ قبل احتلال عام 1967.



مطالبة سلطات الاحتلال بتسهيل تنفيذ مشاريع الإعمار الهاشمي في المسجد الأقصى / الحرم الشريف مع التشديد على وقف التدخل في مبنى باب الرحمة باعتباره جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى.

مطالبة "إسرائيل" بالسماح غير المشروط لوصول السلطة المعنية والمتمثلة بخبراء الأوقاف الأردنية من أجل المحافظة على بلدة القدس القديمة وأسوارها من الداخل والخارج بما في ذلك حق الوصول وترميم طريق باب المغاربة الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى.

إدانة شديدة ومطالبة سلطات الاحتلال بوقف جميع مشاريع التهويد مثل "بيت هليبا" و"بيت شتراوس" والمصاعد الكهربائية والتلفريك الهوائي والقطار الخفيف الذي يمر بمحاذاة سور القدس وإزالة آثار الدمار الناجم عن هذه المشاريع.

مطالبة سلطات الاحتلال بإعادة الآثار المسروقة وتزويد مركز التراث العالمي في اليونسكو بتوثيق واضح لما تمت ازالته أو تزوير تاريخه من آثار في بلدة القدس القديمة ومحيطها.

إدانة شديدة لاستمرار إسرائيل بمنع بعثة المراقبة وتعيين ممثل دائم لليونسكو في شرق القدس لكتابة تقارير دورية حول حالة الحفاظ على تراث مدينة القدس وأسوارها والمخالفات التي ترتكبها سلطات الاحتلال بهذا الخصوص.

دعوة مدير عام اليونسكو ومركز التراث العالمي لبذل كل الجهود والسبل الممكنة لتنفيذ قرارات وتوصيات اليونسكو المتعلقة بالقدس.

الإبقاء على "بلدة القدس القديمة وأسوارها" على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر كموقع مسجل من قبل الأردن عام 1981.

عائلة أبو خضير: قضية محمد لن توقفها قرارات المحاكم (الإسرائيلية)

اعتبرت عائلة الشهيد الطفل محمد أبو خضير، أن امتناع المحاكم (الإسرائيلية)، عن إصدار قرار بهدم منازل المستوطنين المتهمين بقتل ابنهم حرقاً، دليل إضافي على عنصرية الاحتلال بجميع مؤسساته، مؤكدة سعيها رفع القضية في المحاكم الدولية.

وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية، قد رفضت أمس الثلاثاء، التماس عائلة الطفل الشهيد محمد أبو خضير، بهدم بيوت الإرهابيين اليهود الذين أحرقوا ابنها وهو على قيد الحياة، وذلك في أحراش "دير



ياسين" غربي مدينة القدس بعد اختطافه قرب أحد مساجد بلدة شعفاط شمالي المدينة أثناء ذهابه لأداء صلاة الفجر.

وقال حسين أبو خضير؛ والد الشهيد الطفل محمد أبو خضير، أنه "لم يكن يتوقع أن تقوم المحكمة العليا (الإسرائيلية) بالموافقة على طلب هدم منازل المستوطنين الذين أحرقوا نجله قبل ثلاث سنوات."

وأردف أبو خضير: "قدّمت الطلب لأثبت للعالم أن لا عدالة في دولة الاحتلال، وأن العنصرية هي أساس المحاكم الإسرائيلية."

ورأى والد الشهيد أبو خضير أن ما طرحه القضاة "كان مجرد أكاذيب ومبررات واهية، حيث أن المحكمة الإسرائيلية رفضت تقديم طلب الالتماس بهدم المنازل إلا بعد أن تتم الإدانة، وهذا بالفعل ما حصل."

وشدد على أن إدانة المستوطنين كانت في الثاني من شهر أيار/ مايو 2015، وتم تقديم الطلب في الـ 11 من الشهر ذاته، معتبراً بأن قرار القضاة "قمة في العنصرية والتمييز."

وأكد أنهم سيتوجهون إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وسيرفعون قضية على الشرطة (الإسرائيلية) التي ساهمت في قتل طفلهم محمد.

وتابع: "قمنا بالاتصال بالشرطة فوراً بعد اختطاف محمد، لكنها لم تتحرك سريعاً وبدأت في عمليات التحقيق الميداني مع العائلة دون التحرك لاعتقال المستوطنين، وهذا ما ساعدهم على تنفيذ جريمتهم."

وأوضح: "سأرفع قضية أيضاً على النازيين الثلاثة الذين حصلوا على أحكام مخففة على جريمة حرق طفل، ولو أن فلسطينياً هو من فعل ذلك بمستوطن لتم تنفيذ أمر هدم البيت دون محاكم ومطالبات بذلك، ولحكّم الفلسطيني بعدة مؤبدات، (...). لكن العنصرية في تطبيق القوانين باتت واضحة لدى الجميع."

من جانبها، اعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية، أن المحكمة العليا تثبت أن ما يسمى بجهاز القضاء هو جزء لا يتجزأ من منظومة الاحتلال التي تسعى إلى تكريسها، وفرض نظام فصل عنصري تمييزي في فلسطين المحتلة.

ووصفت في بيان لها اليوم، قرار المحكمة بأنه "سياسي بامتياز، ولا يمت للقانون بأي صلة"، مؤكدة أن التبريرات التي ساقبتها في رفض هدم منازل الإرهابيين اليهود القتلة "مشيرة للسخرية."



وجاء في البيان أن "قرار المحكمة العليا عنصري، وهو دليل جديد على مدى تورط المؤسسة القضائية في (إسرائيل) بالتغطية على الإرهابيين اليهود." وأشار الخارجية الفلسطينية، إلى أن القرار "يُشجع اليهود الإرهابيين على التمادي في جرائمهم ضد المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم ومقدساتهم، ويشكل حلقة في لعبة تبادل الأدوار الحاصلة بين أجهزة دولة الاحتلال المختلفة." وطالبت، الدول "التي تدعي الحرص على مبادئ حقوق الإنسان، بالتوقف عند قرار المحكمة العليا (الإسرائيلية) وإدانتها، وفضح عمق التمييز العنصري الذي تمارسه أجهزة دولة الاحتلال ومؤسساتها بحق الفلسطينيين." وكان ثلاثة مستوطنين يهود، قد اختطفوا الطفل محمد أبو خضير في تموز/ يوليو 2014، وأحرقوه حياً في أحراش غربي القدس المحتلة. وفي تشرين ثاني/نوفمبر 2015، أدانت المحكمة المركزية في القدس، يوسف حاييم بن دافيد وقاصرين بالمسؤولية عن القتل. وبعد نصف عام من الإدانة توجهت العائلة إلى وزير الأمن موشيه يعلون وطالبت باستغلال صلاحيته والأمر بهدم بيوت القتلة، وجاء الرد من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي تسلم في هذه الأثناء حقيبة الأمن بعد استقالة يعلون. ورد نتنياهو على العائلة بواسطة المستشار القانوني لوزير الأمن، قائلاً بأن استخدام المادة 119 التي تسمح بهدم البيوت، يهدف إلى الردع، وهذه الحاجة ليست قائمة في حالة قتل أبو خضير. وكالات

محكمة الاحتلال العليا تقرر عدم هدم منازل قتلة الشهيد أبو خضير

قضت محكمة الاحتلال العليا، أمس الثلاثاء، بعدم هدم منازل المستوطنين اليهوديين اللذين تم إدانتهمما بقتل الشهيد الطفل محمد أبو خضير من حي شعفاط وسط القدس المحتلة. ورفضت العليا التماسا تقدمت به عائلة الشهيد أبو خضير، يطالب بهدم منازل الإرهابيين اليهود الذين اختطفوا وأحرقوا ابنهم حيا عام 2014. وعشر على جثمان الطفل أبو خضير بعد خطفه وتعذيبه وإحراقه حيا على أيدي عصابات المستوطنين، في 2 تموز 2014.



وتبنت محكمة الاحتلال العليا موقف نيابة الاحتلال العامة، التي ردت بالرفض على التماس قدم لها من قبل عائلة أبو خضير، لهدم منازل قتلة نجلها.

وبحسب وسائل الإعلام العبرية، فإن العليا كما النيابة، اعتبرت بأن هناك اختلافا كبيرا بين قتلة الطفل أبو خضير وبين منفذي الهجمات من الفلسطينيين ضد "الإسرائيليين"، وأن عمليات الهدم التي ينفذها الجيش ضد منفذي العمليات هدفها الردع ووقف تلك الهجمات.

من جانبها، رفضت وزارة أمن الاحتلال التماس عائلة أبو خضير بهدم بيوت الإرهابيين الذين قتلوا ابنها وادعت أن تأثير هدم بيوت منفذي العمليات الفلسطينيين أكبر من تأثير هدم بيوت إرهابيين يهود، وأن "لا حاجة لردع الجانب اليهودي ولذلك لا حاجة لهدم البيوت، في حين زعمت العليا أن اليهود لا ينفذون هجمات مماثلة وبذات القدر الكبير، وتردعهم الإجراءات القضائية المتخذة ضدهم، ومن قام بقتل أبو خضير هم قلة ولا يمثلون المجتمع "الإسرائيلي"، بحسب تبريرات العليا.

بدوره، أوضح المحامي مهند جبارة أنه قدم الالتماس للمحكمة العليا باسم العائلة بعد رفض وزير الأمن "الإسرائيلي"، أفيغدور ليبرمان، طلب هدم منازل القتلة الثلاثة، بحجة 'أن الإرهاب يختلف عن الإرهاب العربي'، وهدم البيوت للقتلة هدف 'ردعي وليس عقابي'، ولا داعي ولا حاجة لهدم منازل قتلة أبو خضير الثلاثة.

وأكد جبارة في الالتماس أن المجتمع "الإسرائيلي" يشهد حالة من التطرف الشديد التي أتت بالكثير من مظاهر العنف ضد الفلسطينيين من بينها حرق عائلة دوايشة، وحرق المدرسة ثنائية اللغة في القدس، وقتل الجندي "الإسرائيلي"، إيتور أزاريا، للشباب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل وقتل الشهيد محمد ابو خضير، الشيء الذي يحتم الردع لمن ينوي تنفيذ مثل هذه الجرائم في الوسط "الإسرائيلي" بحق الفلسطينيين، وذلك يتطلب وجود قرارات ردعية لغيرهم، وهذا بخلاف ادعاءات وزير الأمن.

وحينها أوضح جبارة أن قرارات الإدانة والحكم التي صدرت بحق قتلة أبو خضير أكدت أن عملية القتل تمت من منطلق أيديولوجي بحث فقط لكون الشهيد أبو خضير عربي فلسطيني.

كما أكد أن هذه العملية الإجرامية لا مفر من تصنيفها كعمل إرهابي بموجب البند 1(أ) من القانون "الإسرائيلي" لمنع تمويل الإرهاب لسنة 2005 الشيء الذي يخول وزري الداخلية والأمن بالعمل فوراً على سحب الجنسية "الإسرائيلية" وهدم بيوت هؤلاء القتلة.



الحكم على فتي مقدسي محرر بالسجن 14 شهرًا

أصدرت المحكمة المركزية التابعة للاحتلال بالقدس المحتلة اليوم الأربعاء، قرارًا بالحكم على الفتى المقدسي مؤيد أبو ميالة (17 عامًا) بالسجن الفعلي 14 شهرًا. وأفادت مصادر أن محكمة الاحتلال أدانت أبو ميالة بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة تجاه عناصر الاحتلال، ويقع حاليًا في سجن مجدو. يذكر أن أبو ميالة أسير محرر أمضى عدة أشهر في سجون الاحتلال؛ وحيث اعتقل من منزله في القدس بتاريخ 12/12/2016، وتعرض لتحقيق مطول وقاسي لدى جهاز المخابرات الإسرائيلية.

- انتهى -